التساؤلات الآتية:

في الفعل السياسي الذي أصبح يمارسه غرباء عن هذه المؤسسات، وذلك بفضل الشبكة العنكبوتية التي سمحت للجميع بأن يكونوا فاعلين في العملية السياسية، عبر الوسائط المتعددة التي تقترحها والتي تعوض بشكل كبير الهياكل الضخمة والتقليدية التي تشكل الأحزاب السياسية ومختلف الهيئات المهتمة بالشأن السياسي. وأهمه هذه الوسائط موقع الفايسبوك الذي ذاع صيته حلال سنوات قليلة بفضل مرونة تطبيقاته وخدماته المتنوعة التي أضحت توظف في التمرد على ثوابت الإعلام الرسمي، وتحرير قطاعات واسعة من الجمهور من سطوته...لذا قطاعات واسعة من الجمهور من سطوته...لذا

ما هو الدور المنوط بالفايسبوك لممارسة الفعل الديمقراطي وتحقيقه ؟

هل يستطيع الفايسبوك أن يحقق ما فشل فيه جزئيا الإعلام التقليدي في المجال الديمقراطي؟

مفاتيح المقال: الممارسة السياسية، الفايس بوك

Abstract

The political practice, different societies and different historical periods of successive, and still the product of the progress of the communities and the extent attended today's practice has become more political than ever claim to adapt to keep pace with modern developments and the aspirations and needs of the new communities.

التحول الديمقراطي بين الممارسات الواقعية والافتراضية .. الفايس بوك أنموذجا مقاربة تحليلية لمضامين فكرية

الدكتورة: قنيضة نورة

قسم العلوم الإجتماعية

الأستاذة: سميشي وداد

قسم العلوم الإنسانية

جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر

ملخص

كانت الممارسة السياسية، على اختلاف المجتمعات وعلى اختلاف الحقبات التاريخية المتعاقبة، ومازالت نتاجا لمدى تقدم المجتمعات ومدى تحضرها فقد أصبحت اليوم الممارسة السياسية أكثر من أي وقت مضى مطالبة بالتكيف مع تطورات العصر ومواكبة التطلعات والاحتياجات الجديدة للمجتمعات.

لقد أفرز مجتمع المعلومات ممارسات جديدة في النشاط السياسي ، كما أنه يعتبر تحد جديد للمؤسسات السياسية التقليدية من أحزاب وحكومات مطالبة بالإبقاء على تحكمها

انطلقت من جنوب أوروبا، ثم امتدت بعد ذلك لتشمل بلداناً عديدة في أمريكا اللاتينية ، وآسيا، وشرق ووسط، أوروبا، وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي ضوء ذلك انشغل كثير من الباحثين العرب والأجانب بتفسير ظاهرة «العجز» أو «الاستعصاء الديمقراطي» في العالم العربي، وقدموا نظريات عديدة بهذا الشأن، بعضها يتعلق ببنية وطبيعة الثقافة السياسية العربية / الإسلامية، وبعضها الآخر يتصل بظاهرة الاقتصاد الربعي والدولة الربعية، وبعضها الثالث يتمحور حول دور الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظلت لعقود تدعم نظم تسلطية في المنطقة طالما ظلت هذه النظم مرتبطة بأهدافها وتخدم مصالحها. وهناك من الباحثين من ركز على توجهات وسياسات النخب السياسية التي تولت مقاليد الحكم في الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث تفننت في تكريس التسلطية، بل وتحديث آلياتها من خلال صيغ وإجراءات ديمقراطية في شكلها، وتسلطية في مضمونها.

أولا : تطور مفهوم الديمقراطية :

مر مفهوم الديمقراطية بعدة منعطفات أدت إلى تطوره، أهمها: (1)

1. الحرب العالمية الأولى 1914

2. ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية 1945 - 1914

3. الحرب العالمية الثانية وما بعدها1999 -1914

و رُصد هذا التطور في تلك المراحل من خلال مجالات ثلاثة:

We have produced information society of new practices in political activity, as it is a new challenge for the institutions of traditional political parties governments required to maintain control over political act which has become practiced strangers to these institutions, thanks to the World Wide Web, which allowed for all that they are active in the political process, via multimedia proposed by which offset significantly and massive structures that form the traditional political parties and the various bodies interested in political affairs. The sprouting of these media site Facebook who shot to fame a few years old, thanks to the flexibility of diverse applications and services that have become employed insurgency on the fundamentals of the official media. and the liberalization of large segments of the public clout.....

So we seek through this paper to answer the following questions:

- What is the role of to exercise democratic act and achieve?
- Can Facebook to achieve what it failed partly traditional media in the democratic field?

Key words: The political practice, Facebook

مقدمة

دأبت أدبيات التحول الديمقراطي على وصف العالم العربي بأنه يمثل "الاستثناءً" ضمن موجات «الدمقرطة» التي شهدها العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، والتي

أ) أعمال المفكرين وكتاباتهم: ومن الأمثلة على ذلك كتابات الطهطاوي والكواكبي وغيرهما، ممن حاولوا بحث عن جذور له (المصطلح الديمقراطي) في الموروث الإسلامي، ووصلوا إلى مقارنته بالشورى والعدل في الفكر الإسلامي.

ب) الحركات التنظيمية : حيث نشطت حركة الأحزاب، وتكونت مجموعات سياسية، واتسع انتشارها بين طبقات المجتمع العربي، كل له اتجاهه وكل له عقيدته الخاصة به، ورؤاه المستقبلية والمستقلة عن الآخر تأثراً بالتعددية السياسية الغربية .

ت) ممارسة الحكم: تمثل ذلك في التطور الذي لحق بالدساتير العربية، ونظم سنّ القوانين، وكذلك على صعيد اتخاذ القرارات حيث كانت تتم مشاورات ومداولات حولها، ونشأ في معظم أرجاء الوطن العربي ما يُعرف بالدواوين، حيث يجمع الديوان مجموعة كبيرة من شرائح المجتمع المختلفة يتشاورون فيما بينهم حول قضايا الحكم، حيث تحولت هذه إلى صور برلمانية في معظم أرجاء الوطن العربي فيما بعد .

وعُرف هذا التطور بطور الانبعاث الحضاري، وقد بانت آثاره بوضوح في مجالات حياة الأمة، وتجسد في محاولات للإصلاح والتجديد والإحياء، كما تسبب بتطور نوعي تمثل في الانتقال من البرامج السياسية العامة إلى المضمون العقائدي ، ومن الاهتمام بالديمقراطية السياسية إلى الاهتمام بالديمقراطية الاجتماعية على تفاوت في اعتبار الوزن التاريخي الحضاري لقيم ومبادئ المجتمع

العربي ومقوماته الدينية والحضارية والتاريخية..

إن الحديث عن الديمقراطية بشكل عام يصطدم في كثير من الأحيان ببعض الانطباعات غير الدقيقة، ونعتقد انه يجب التفريق جيداً بين الديمقراطية الغربية التي تشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية في آن واحد، وبين الديمقراطيات التي نتناولها اليوم والتى تتناول الديمقراطية السياسية المتعلقة بنظام تداول السلطة أو المشاركة في السلطة السياسية، وفي ظل هذا التفريق فإننا نتجاوز الجدليات المتعلقة بالتباين الاجتماعي والحضاري وريما الدينى بيننا وبين المجتمعات الغربية، وحتى لا تكون هذه حجة لحجب الحريات العامة والديمقراطيات السياسية ولمشاركة الشعبية، وفي ظل تبنى البعض لهذه الديمقراطية السياسية بإطارها العام فإن الأمر لم يعد محط جدل كبير، كما أن القبول الذي تواضعت عليه الاتجاهات السياسية العربية بكل أطيافها لهذا النمط من الديمقراطية قد دفع عجلة الحريات خطوات إلى الأمام في عدد من الأقطار العربية، وبرغم أن بعض هذه الديمقراطيات لا تزال ناشئة، وأن بعضا آخر منها مصاب بالتذبذب، هذا إضافة إلى التدخلات الأجنبية السياسية والاقتصادية والفكرية والأكاديمية في تشويه تجاربنا المختلفة، إلا أننا نقول أن النهج الديمقراطي السياسي قد أصبح جزءاً من بنية الحريات العامة الواجب على الدولة حمايتها وصيانتها، وأن على القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع أن تتحرر من الانطباعات الإنغلاقية لتقود شعوبها

وتشارك في بناء أوطانها وأمتها دون تردد أو إضاعة وقت، مع الاستفادة من التجارب العالمية المتنوعة وبما يتوافق مع قيمنا وثقافتنا العربية الأصيلة . (2)

ثانيا: مكونات الديمقراطية العامة:

إن الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب ، ولكنها نتاج لتضافر عوامل متعددة داخلية وخارجية ، تدفع إلى إحداث تغيير في النظام السياسي القائم من خلال تحليل الواقع بموضوعية، وبكل ما فيه من النزاعات والتوازنات والمطالب المتميزة والمتعددة والمتباينة التي تكوّن حقيقة هذا الواقع السياسي الخاص بكل مجتمع، وتتلخص هذه العوامل في:(3)

- 1- البنية السياسية والتوزيع الاجتماعي
 - 2- البنية الاقتصادية والثقافية
- 3- طبيعة ومقومات السياسة الخارجية
 - 4- الموقع الجيوسياسي لكل دولة

وتحتاج هذه العوامل إلى معالجة وتحليل ودراسة عن طريق الحوار والمشاركة والمساءلة والمشفافية والمحاسبة، كما أن تطبيق الديمقراطية السياسية العامة القائمة على المساواة والعدل والحرية وحماية الفرد من تعسف الحاكم وظلمه، ومساواته التامة مع جميع الناس أمام القانون والدستور في ظل ما يسمى بالتعددية السياسية، وحرية اختيار جميع المواطنين لمثليهم، يُعد نهجاً أساسيا لبلورة مسيرة أي مجتمع ونجاح أي أمة في مواجهة التحديات. وثمة خطان يحكمان المسار الديمقراطي، أحدهما سياسي والآخر اجتماعي،

وإذا كان للمسار الاجتماعي خصوصياته الثقافية والدينية والتاريخية فإن المسار السياسي يكاد يتشابه مطلبياً وتكويناً بين كل المجتمعات على قاعدة تداول السلطة وإفساح الحريات العامة.

ثالثا: عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربى:

يصعب التعرض لمختلف العوائق التي لا تزال تفعل فعلها للحد من فرص إحداث تحولات ديمقراطية عميقة، لهذا ستقتصر على الإشارة إلى أبرزتلك العوائق: (4)

3- 1 الطبيعة الاحتكارية للدولة الوطنية إنجازا الوطنية: فقد كان بناء الدولة الوطنية إنجازا مهما، سمح بالشروع في نحت معالم مجتمعات

جديدة، مستقلة ومندفعة نحو نشر التعليم وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن زعماء الحركات الوطنية الذين تحولوا إلى رؤساء وأحزابهم التي أصبحت أحزابا حاكمة، قلبوا المعادلة، واعتبروا أن الواجب يقتضى التخلى عن كل المطالب، وإعطاء الأولوية لبناء الأسس الإدارية والاقتصادية والأمنية والإيديولوجية للدولة الجديدة. وكانت الضريبة القاسية التي دفعتها المجتمعات العربية مقابل تحقيق ذلك هو تنازلها عن الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان. وهكذا تم التغاضى خلال السنوات الأولى من الاستقلال في كثير من البلاد العربية عن حل أحزاب المعارضة، وتأميم الصحافة وإدماج المنظمات الجماهيرية في أجهزة الدولة، وملاحقة الذين ينتقدون نظرية الحزب الواحد.

كما تم تأسيس الجيوش العربية لتكون في خدمة الأنظمة الحاكمة بدل أن يكون دورها حماية السيادة والشرعية والدساتير والحريات الأساسية. وإذا كانت الجيوش في الدول الديمقراطية قد أسهمت بفعالية لحماية مبدأ التداول السلمي على السلطة عن طريق إلزام جميع الأطراف بالتقيد بشرعية صناديق الاقتراع ، فإن الجيوش العربية كان هدفها ولا يزال إضفاء الشرعية على القوة الغالبة، وبالتالي الحيلولة دون إرساء أنظمة ديمقراطية.

لقد ترتب عن ذلك كله قيام أنظمة تمتعت بصلاحيات واسعة وأحيانا مطلقة، مكنتها من فرض وصايتها الكاملة على مجتمعاتها. فالماسك بالسلطة أصبح هو الكفيل وحده بحماية الاقتصاد ورعاية مصالح جميع الفئات، والتحدث باسم جميع الفرقاء، والسهر على تربية المواطنين وتعليمهم وإرشادهم وتوفير الشغل لهم ، وكذلك مصادرة حرياتهم وحقوقهم باسم المصلحة العليا للوطن أو دفاعا عن «هيبة الدولة». وشيئا فشيئا أصبحت هذه الأنظمة أنظمة شمولية ، حتى ولو لم تتبنى الإيديولوجيات الماركسية أو القومية أو اللهمية.

إن الأنظمة الشمولية تتناقض في طبيعتها مع الديمقراطية وفلسفة حقوق الإنسان. وكل نظام شمولي لا يستطيع أن يستمر ويحكم إلا إذا ألغى فكرة الحقوق المستمدة من خارج رغبة السلطة ورضا الزعيم الأوحد. فالدولة الوطنية التي شكلت في البداية أملا لتحقيق الحداثة والحرية وحماية الاستقلال، فشلت بعد نصف قرن من التجارب المريرة في فشلت بعد نصف قرن من التجارب المريرة في

خلق مجتمعات حديثة، وحالت دون قيام دولة الحق والمؤسسات، وأصبحت النقيض المهدد للحريات، وعرضت الاستقلال من جديد لمخاطر حقيقية.

2 -3 ضعف المجتمعات المدنية: لا يمكن تحقيق تحول ديمقراطى فعلى وتصاعدي إلا بوجود مجتمعات مدنية نشيطة ومستقلة. لكن المتأمل في واقع الدول العربية يلحظ بأن مجتمعاتها المدنية ضعيفة وغير فاعلة. فالأحزاب السياسية القديمة الليبرالية في حال تراجع، والأحزاب الجديدة لم تتمكن من ترسيخ أقدامها ، بينما لا تزال التنظيمات الإسلامية محل خلاف بشأن مدى شرعيتها، وبقيت في كثير من الحالات مصدرا من مصادر انقسام النخب والقوى السياسية. والتنسيق بين جميع هذه الأطراف محدود وظرفي ولم يصل في غالبية البلدان إلى درجة بناء تحالفات قوية، إذ تستمر الصراعات الإيديولوجية والتنازع على الزعامة في مقدمة العوامل المكرسة للتشرذم. كذلك الشأن بالنسبة إلى النقابات التي تعانى من مأزق حاد نتيجة تداعيات العولمة وسرعة تفكيك النمط الاقتصادي القديم الذي كان يرتكز على القطاع العام ودور الدولة والسلم الاجتماعي. أما الحركات الطلابية فهى بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ضعفت كثيرا وفقدت بريقها وأصيبت بحال فقر فكري وهشاشة تنظيمية واجتماعية. كما تواجه الحياة الجمعوية قيودا قانونية وسياسية كثيرة تحد من نشاطها ودورها التربوي والتعبوي، إلى جانب ما تعانيه الكثير من الجمعيات من هيمنة الأحزاب الحاكمة أو التنازع عليها من قبل الأحزاب

الباحثة عن مواقع تتمركز فيها لإدارة الصراع مع الأنظمة. لهذه الأسباب وغيرها بقيت التجارب السياسية العربية تفتقر في غالبها لبناء كتل تاريخية واسعة تكون قادرة على إدارة التفاوض مع الأنظمة وفرض إصلاحات حقيقية عليها.

3 عدم ترسخ الثقافة الديمقراطية: ان ربط الثقافي بالسياسي يشكّل مدخلا مهما من مداخل فهم الواقع العربي الإسلامي والتأثير فيه سلبا أو إيجابا. فهذا الواقع لا يزال يستبطن جملة من المفاهيم والقيم غير المتجانسة، بعضها موروث يحتاج إلى تمحيص ونقد وإعادة تأسيس. وبعضها حديث تم اكتسابه خلال القرنين وبعضها حديث أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحقيق التناسق الثقافي والسياسي والاجتماعي، لأن هذا الجزء الوافد يحتاج بدوره إلى تقييم ومراجعة ليكتسب حضورا شرعيا داخل المنظومة الثقافية المحلية.

5- 4 الزعيم والعائلة والحزب والجيش: هي كوابح للحد من المشاركة ومنع التداول السلمي على الحكم. فإذا كانت الدولة الحديثة تعني ارتكازها على المؤسسات وعلوية القانون، فإن نصف قرن من قيام « الدولة الوطنية » حال إلى حد الأن دون ترسخ دولة الحق والمؤسسات. لا يوجد شيء «مقدس» خارج الفئة الحاكمة التي تبقى مصدر السلطة والشرعية والحق والقانون. وتكمن المعضلة الأساسية في أن أي تغيير منشود وموافقتها وترويضها على ذلك. فجميع محاولات التغيير الثوري عن طريق العنف محاولات التعسكري انتهت إلى فشل ذريع والانقلاب العسكري انتهت إلى فشل ذريع

وأصبحت تتعارض مع القيم الجديدة للإصلاح السياسي. لكن الأنظمة القائمة لا تعتبر نفسها طرفا في أي تغيير مطلوب، وإنما تعتقد بأنها يجب أن تكون المشرفة عليه والمحددة لمجالاته ووسائله وأهدافه وحدوده. وبما أنها تملك جميع الوسائل التي تمكنها من احتكار العنف فإنها تستطيع في النهاية أن تفرض وجهة نظرها وشروطها على بقية الأطراف. وهنا بدل أن يكون الحديث عن توافق ديمقراطي يهدف إلى توفير جميع مقومات التداول السلمي على الحكم ، ينقلب الأمر ليصبح الهدف من الإصلاح هو إجراء تعديلات غير جوهرية تمكن الجهات الحاكمة من الاستمرار في احتكار الحكم مقابل الحاكمة من الاستمرار في احتكار الحكم مقابل الحاكمة من الاستمرار في احتكار الحكم مقابل الحاكمة من الاستمرار في احتكار الحكم مقابل

رابعا: شبكات التواصل الاجتماعي والديمقراطية:

إن الإعلام الجديد يعتمد أساسا على استخدام الكمبيوتر والاتصالات في إنتاج المضامين الإعلامية وتوزيعها، بشكل أيسر وتكلفة منخفضة، وبوتيرة تفاعلية عالية، تعبر في مضمونها عن قدرة وسائل الإعلام الجديد على الاستجابة لحديث المستخدم، الذي يتحول بدوره من متلقي ساكن تقليدي إلى متلقي نشيط وفعال، ويشارك بطريقة مباشرة في صناعة المادة الإعلامية والترويج لها. لكن بالمقابل، الدور المنوط بالإعلام الجديد يعتبر فعال، غير أنه نجد من يرى أنه مبالغ فيه، باعتباره يؤدي دورا مضللا، فالمشكلة الكبرى في ما يتعلق بالإعلام الجديد هي أنه بات يقدم صورة غير واقعية عن القدرات التي يملكها، فهو يملك أدوات رائعة غير القدرات التي يملكها، فهو يملك أدوات رائعة غير

مسبوقة في تداول المعلومات وتبادل الرؤى والأفكار والربط بين أصحاب القضية الواحدة، لكنه يظل في النهاية كما هو في الأصل وسيلة وأداة إعلامية غير قادرة على صنع الحدث كما يروج الكثيرون، وإنما قدراته في نقل صورة شديدة الصفاء عن هذا الحدث.

أما مستويات ديمقراطية الاتصال الالكترونية فتتجسد بالخصوص في : (8)

مستوى حرية التعبير

معالجة قضايا المجتمع المختلفة

إتاحة فرص التعبير لكافة القوى السياسية.

الاستفادة من الآراء الفنية لكافة الفئات المهنية.

الاهتمام المتوازن بقضايا المناطق الجغرافية والفئات الجماهيرية المختلفة.

إتاحة فرص المشاركة الجماهيرية من خلال وسائل الاتصال المختلفة.

على صعيد آخر، هناك أبعاد خمسة للعملية الديمقراطية الإلكترونية وهي: (9)

انظمة الاقتراع الإلكترونية: ويجب أن يصار إلى اعتماد أنظمة موثوقة، أمينة، تسمح للناخب بالانتخاب مرة واحدة فقط، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين.

النشاطات السياسية عبر الإنترنت: شجيع نشر أجندات الأحزاب والقوى المختلفة، تطوير العلاقة السياسية بين الشعب والدولة وتطوير مفهوم التجمعات الشعبية الإلكترونية عبر إنشاء مجموعات الكترونية (eCommunities).

الشفافية والثقة الإلكترونية: عبر نشر جميع وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلا في حالات الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها، وستساعد هذه الخطوة الحكومة على محاربة الفساد الإداري نظراً لكشف المعلومات أمام الشعب الذي سوف يحاسب المسئولين على ما يقرأ ويرى.

المشاركة الديمقراطية: استطلاع رأي الشعب الكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها من أجل أخذ آراء المواطنين فيها.

الفجوة الرقمية: وهذا هو البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الإلكترونية مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا من المجموع العام للمواطنين متواضعة جداً في معظم البلدان العربية، نجد أنه من الضروري أن تنتبه الحكومة من خطر الوقوع في فخ "الوبقراطية" الحكومة من خطر الوقوع في فخ "الوبقراطية" (Webcracy)بينما تحاول توسيع وتنشيط العملية الديمقراطية

ولا تقتصر أدوات العملية الديمقراطية الإلكترونية على بناء مواقع الإنترنت فمن الممكن الاستفادة إلى حد بعيد من مختلف التقنيات الموجودة حالياً لمعالجة جميع مراحل الحكم الإلكتروني ابتداءً من وضع الأجندة الحكومية ووصولاً إلى اتخاذ القرارات وتنفيذها والمحاسبة على النتائج.

خامسا: العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والتغيير الديمقراطي في الوطن العربي: ثورات فيسبوكية.. واقعية:

أضحت العلاقة جد وثيقة بين التغيير الديمقراطي المنشود وشبكات التواصل الاجتماعي ، فالديمقراطية الالكترونية- التي تعتبر امتدادا طبيعيا للديمقراطية التقليدية- تحولت إلى ملاذ للشعوب المضطهدة ، الرامية إلى التمتع والعيش في كنف حياة سياسية وديمقراطية معتبرة لطالما ناضلت من اجلها عبر التاريخ.. وقد عرف الوطن العربي تحولا كبيرا في استعمال شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة مع مطلع سنة 2011، فجعلت الشعوب العربية منها أداة لحشد الجمهور وتعبئته للمظاهرات المعارضة لنظام الحكم القائم، وتزامن هذا التحول مع تعاظم وتيرة المطالب المجتمعية، وكذا تجاوز الخطوط الحمراء المحددة من طرف النظام الحاكم. ولا أدل على ذلك أكثر من التجربتين التونسية والمصرية، كنماذج توضيحية لدور شبكات التواصل الاجتماعي في إدارة عملية التغيير السياسي، وكيف ساعدت في تفكيك الأنظمة التسلطية، سواء كان هذا التفكيك ذو طابع كلانى شامل أو جزئى عن طريق مباشرة إصلاحات سياسية، دستورية واقتصادية..

5- 1 شبكات التواصل الاجتماعي وثورة الياسمين في تونس: إن تاريخ ثورة الياسمين في تونس الخضراء يعود تحديدا إلى 2010/12/17 والذي يعد بدوره تاريخا مفصليا ومعلما سياسيا لعملية التغيير السياسي. فالميز

بهذا التاريخ الذي انطلقت فيه الأحداث واشتعلت شرارة الحرية أين أقدم الشاب التونسي على إضرام النار في جسده معبرا عن رفضه الكلي لمصادرة عربته من قبل رجال الشرطة، بعدئذ أخذ مقطع فيديو البوعزيزي ينتشر ويذاع في جميع أرجاء إقليم تونس، وهذا ما أثر في نفسية الشباب ودفعهم إلى النزول إلى الشوارع معلنين عن رغبتهم الجامحة في التحرر من شبح الخوف السياسي ورفض الممارسات التسلطية المنهجة من طرف النظام القائم.

وتعد الدلالات الإحصائية المقدمة لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي حجة بينة على أهميتها وتأثيرها في قيادة الفعل التغييري، فقد بلغ عدد مستخدمي شبكة الفيس بوك في غضون شهر أوت 2011 ما يقارب بوك في غضون شهر أوت 2011 ما يعادل 24.94 بالمائة من مجموع الساكنة في تونس، وتحتل بالمائة من مجموع الساكنة في تونس، وتحتل نسبة الشباب المستخدم لهذا الموقع 65 بالمائة من العدد الإجمالي للمستخدمين. وبهذا تكون تونس احتلت الصدارة في استخدام فضاءات التواصل الاجتماعي مقارنة بدول الجوار.

كان لنجاح الثورة التغييرية في تونس امتداد إقليمي ودولي، اتضح أساسا من تفاعل الشعب المصري بطريقة ايجابية جدا وتأييده انتفاضة الشعب التونسي ضد التسلط وتدهور الأوضاع الاجتماعية، هذا الذي كان له الأثرفي تشابه الأنساق ، لذلك قام الشباب في مصر بتبني ثورة 25 يناير 20111 من أجل تحقيق التغيير المنشود.

5- 2 شبكات التواصل الاجتماعي وثورة 25 يناير2011 المصرية : إن ثورة التغيير في

مصر تأثرت بشكل ايجابي بثورة الياسمين في تونس، فقد كانت حافزا ملهما لهم وأسلوبا ناجعا ومجربا في دعوة أصدقائهم وتحديد مواقع وأزمنة التحرك. حيث يرى بعض الباحثين أنها الثورة الأقوى والأكثر تأثيرا في تاريخ مصر الحديث، إنطلقت الشرارة الأولى لثورة الغضب من ميدان التحرير في وسط العاصمة المصرية، لتعم عددا من المدن والمحافظات المصرية ، أين خرج الشباب المصري تحديدا إلى ميدان التحرير يوم عيد الشرطة الموافق لـ25يناير2011 يوم عيد الشرطة الموافق لـ25يناير1011 المساد. والشيء المميز لهذه الثورة أن الشرارة الأولى بعثت من مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما في العالم

في سياق حركة التغيير المنظمة من طرف الشباب المصري، تموقعت فيها وبصفة محورية وسائل الإعلام الجديد لاسيما منها شبكات التواصل الاجتماعي التي قامت بدور المنظم الموجه المحرك والمحفز، وغالبا ما كانت تحفز لإنشاء عدد من الكيانات السياسية الفضفاضة (loose political networks) وبرزت كلاعب أساسى في مفاصل المعترك السياسي المصرى. فقد خرجت إلى الواقع في عدد من المسيرات والمظاهرات التي انطلقت للاحتجاج على الممارسات الحكومية، والمطالبة بالإصلاح وتحقيق الديمقراطية منذ 2004، أين ظهرت الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية. وحركة شباب السادس من أبريل والحملة الشعبية لدعم الدكتور البرادعي. .كما خرجت تظاهرات للاحتجاج ورفض ممارسات الأجهزة الأمنية ضد المواطنين، وتلتها في ذلك

نشر مقاطع فيديو على موقع اليوتيوب لحالات من التعذيب التي أفضت إلى الموت.

يرى احد المفكرين أن الفيس بوك يعتبر أحد أشهر مواقع التواصل الاجتماعي له بارز الأثر في الحياة السياسية المصرية ، فقد أثر الفيس بوك في الحياة السياسية أيضا في مصر خاصة بعد ما أنشأه مجموعة السادس من أبريل، و دعو فيه مؤسسيه إلى المشاركة مع عمال غزل المحلة في إضراب 6 أبريل 2008، وشارك في هذا الجروب أكثر من 71 ألف شخص، وقد سبب هذا الجروب أزمة سياسية عامة، وأزمة مع مؤسسة الجروب خاصة ومع الفيس بوك عامة، مؤسسة الجروب خاصة ومع الفيس بوك عامة، والتي تخطى بها عصر التدوين والمدونين الذين والدونين الذين كانوا يمثلون أول طرق الحرية والتعبير عن الرأي...

و يدل عدد المستخدمين للفيس بوك وشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى على مدى تغلغل وتجذر دورها في تأجيج وتحريض الشباب نحو التغيير ، فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنيت حوالي 20.136.000 أي ما يعادل 24.5 بالمائة من عدد الساكنة. وعدد المشاركين في الفيس بوك حوالي 7.295.24 وأغلبهم شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة.

5- 3 الثورة السورية : عكس الإعلام الاجتماعي الذي كان القائد في ثورة الحرية السورية من اليوم الأول لها بالرغم من كل ممارسة النظام القمعية الذي مارسها ضد صانعوا هذا الإعلام الشعبي، فالإعلام الاجتماعي هو الذي قاد العملية الإعلامية بوجه النظام السوري وكان البديل لكل وسائل الإعلام

الكلاسيكية، فالإعلام الاجتماعي فتح الصفحات العديدة على موقع "الفيس بوك"،و ظهرت صفحة حمزة الخطيب، والثورة السورية، وسورية البجديدة من الخارج.. الخ. لقد كانت هذه الصفحات صلة الوصل في التعليق على الأحداث وإبداء الرائي، وإيصال الرسائل بين المشتركين حتى خاض النظام وأمنه على كل الذين يستخدمون هذا الإعلام من خلال إغلاق صفحاتهم ، ومحاولة انتزاع أرقام الدخول للصفحات من المعتقلين ..فقد أبدع الإعلام الاجتماعي في ثورة سورية ، وإعلاميين هذا القطاع كان لهم الدور المميز والقاتل للنظام السوري في نقل الصورة الفعلية لممارسة النظام ..

إن الفيسبوك لم يغير بطبيعة الحال الدول والمجتمعات، ولكنه أداة تغيير وتأثير فعالة في الوعي السياسي والتجمع والمواجهة والجدل والدفاع وتستخدمه جميع الأطراف، ولم يكن أداة بيد المعارضة وحدها ؛ فالحكومات والأنظمة تستخدمه أيضا، ولذلك فإن المصدر الحقيقي للتغيير هو الحراك الاجتماعي ووعي المجتمعات والطبقات لأهدافها ومصالحها، وهي في ذلك تبحث عن أدوات ووسائل لتحقيق أهدافها، وكان الفيسبوك وشبكات التواصل من أفضل وأهم هذه الوسائل، ومن المؤكد أنه بدون هذه الشبكة لم الوسائل، ومن المؤكد أنه بدون هذه الشبكة لم تخاحها سوف يتأخر إلى حين تجد الوسيلة نجاحها سوف يتأخر إلى حين تجد الوسيلة المناسبة والفعالة للتعبير والتأثير.

سادسا: أنواع الديمقراطية الممارسة حاليا في الفضاء الافتراضي:

لقد استطاعت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبشكل خاص الانترنت علي تقديم مساعدات وأطر جديدة لتفعيل الديمقراطية المباشرة بعدما نجحت في تخطي حواجز ومعوقات تطبيق الديمقراطية المباشرة التي تمثلت في ضخامة عدد المواطنين وتشابك وتعقيد التركيبة الاجتماعية الاقتصادية بالمجتمعات الحديثة وفتح الطريق إلى ظهور بالمجتمعات الحديثة وفتح الطريق إلى ظهور الالكتروني واستطلاعات الرأي والمنتديات الالكتروني عبر الانترنت بما أتاح الفرصة أمام المواطنين للمشاركة بفاعلية في العملية الديمقراطية: (11)

Customer ديمقراطية الزبون Democracy :

فبدلا من العلاقة التقليدية الشائعة حول الطاعة من المحكومين للحاكم نجد أن الفكر الديمقراطي الحديث قد تطور إلى أن العلاقة بدت مختلفة ومعكوسة بين الحاكم والمحكوم بيث أصبح الحكام هم خدام الشعب والمحكومون مواطنين لا رعايا وشركاء بما يرسخ من سيادة الشعب, وهذا النمط متأثر بالأفكار الرئيسية في عالم التجارة والبيع والشراء إلى عالم السياسة والديمقراطية والحكم وهي فكرة الزبون, حيث والديمقراطية والحكم وهي فكرة الزبون, حيث الحكام, وقد قدمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات طرق جيدة في إدارة العلاقات مع العملاء وجعل العلاقة مع العملاء تتم من خلال

الأليات والبرمجيات بدلا من البشر وكذلك تحليل والرصد الدقيق للأوضاع القائمة واختبار سلوكيات المواطنين وتحديد خصائص كل فئة, وتصميم برامج وسياسات تنفذها الحكومة لخدمة المواطنين وترتيب الفرص حسب الأولويات والتفاعل مع المواطنين عبر تنفيذ وإدارة الاستراتيجيات والقيام والتحليل والتقويم الفوري لما يجري تنفيذه من خطط وبرامج ويأتي أفضل مثال علي ذلك نموذج الحكومة الالكترونية ومد خدمات الانترنت

Emergent الديمقراطية الصاعدة 2 -6 democracy :

توصى بأنها قدرة الشعب أو عدة شعوب على تمثيل نفسه في اتحادات وتكتلات تعمل على تغيير طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية لحماية المصالح المشتركة لجمهور متحد على نطاق عالمي وليس محليا, حيث إن تلك الديمقراطية لم تعد مقرونة بصناديق الاقتراع والتمثيل النيابى ولكنها حركة مدنية ديمقراطية عريضة النطاق وعابرة للحدود تتقدم في اتجاه معاكس لحركة الشركات عابرة الحدود بما يشبه القوة العظمى الثانية أو الرأي العام العالمي. وقدم الانترنت فرصة هامة للإعلام الجماهيري وقدم فرصة توحيد جهود الحركات السياسية حول العالم تجاه قضايا معينة وظهرت محركات البحث العالمية والقدرة على تشكيل مجموعات افتراضية تضم ممثلين من كافة إنحاء العالم, وأصبح الانترنت وسيلة تنظيمية أساسية وتبادل المعلومات والأفكار

والإخبار حول الأحداث العالمية كالتغييرات العالمية في المناخ وقضايا اللاجئين أو غيرها

Non ديمقراطية غير الحزبية 3 -6 Partisan Democracy :

وهو نظام يتوجه مباشرة إلي المواطن الفرد سواء أكان ناخبا أو مرشحا ولا يعتمد علي الكتل السياسية ممثلة في الأحزاب التي تفرز المرشحين ورجال السياسة أو الكتل التصويتية ممثلة في أعضاء هذه الأحزاب التي تتحرك وسط الجماهير وتحدث الانتخابات العامة والدورية بالاقتراع السري دون الإشارة إلي الأحزاب السياسية أو حتي الخطب أو الحملات الدعائية حيث يتم إلغاء العديد من دور المؤسسات الوسيطة يفي العملية الديمقراطية وإلغاء الخطاب الجمعي والانتقال إلي الفردي حيث يتيح الانترنت للأفراد التعبير عن هوياتهم وتفضيلاتهم الفردية

Direct الباشر الباشر 4 -6 Access Democracy :

عبارة عن نظام ديمقراطي نيابي لكنه لا يكتفي بتكوين برلمان به أعضاء منتخبون يمثلون دوائر انتخابية بل نظام يري إن النائب في البرلمان لا يتعين إن يقوم بالتصويت علية قرار دون الرجوع مباشرة إلي الجماهير التي انتخبته ممثلا لها بمعني أن علي كل نائب أن يعود لجمهوره ويعرض كل القضايا المطروحة في البرلمان للمناقشة أو التصويت ويطلب من الجماهير التصويت علي القضية أو الرد وحينما يصل إلي قرار يقوم بالتعبير عنه والتصويت عليه داخل البرلمان بالطريقة التي أقرتها عليه داخل البرلمان بالطريقة التي أقرتها

جماهيره في دائرته الانتخابية, وتساهم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في دعم الاتصال المتسع والحاسم بين النائب والجماهير ,كما إن سهولة الاتصال وسرعة الانتشار لوسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تمكن كافة الأفراد من القدرة علي الاتصال من خلالها حيث يمكن إنشاء قوائم بريدية والتعبير عن القضايا والتصويت عليها بكافة الوسائل من خلال الدخول على الانترنت أو الهاتف المحمول

Deliberative الديموقرطية التداولية Democracy :

يتكون هذا النمط علي أن أي قرار يكتسب شرعيته من التداول العام له بين المواطنين قاطبة ليصبحوا مشاركين فاعلين في التفكير فيه والتخطيط له وصياغته وإصداره, وهذا ما يشكل بيئة مثالية للحياد والعقلانية والمعرفة الجيدة بالحقائق المرتبطة بالقرار وكلما زادت احتمالية الوصول لقرارات مناسبة أخلاقية وبذلك تعد الديمقراطية التداولية قيمة معرفية, ولتنفيذ هذه الأفكار فان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتيح عددا من الآليات التي توفر تداول المعلومات وتدويرها طوال الوقت فيما بين السلطات والحكام والجماهير.

Anticipatory الديقراطية الاستباقية Democracy :

حيث يتم الاعتماد على توقع الأحداث المستقبلية التي لها مصداقية لدي الجمهور والتنبؤ بما يتوافق مع رغبات الجمهور ومستوي التوقعات عن طريق مشاركة مسبقة وواسعة من الرأي العام والحوار والنقاش من قبل الجماهير

فيما يجري من فعاليات وقضايا وقرارات كما تنبني علي عملية الرصد والتحليل المستمر لتوجهات وسلوكيات الجماهير السابقة والآنية لاستخدامه في عملية التنبؤ ,ويمكن إن يتم ذلك من خلال أدوات الرأي والتعبير التي إتاحتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كغرف الدردشة واستطلاعات الرأي الالكترونية والتي تتيح إمكانية مشاركة الآلاف فيها وبطريقة سهلة ويمكن تناول كافة القضايا بدون أي معوقات مادية أو اتصالية حيث يتم التوصل إلي مؤشرات عامه ونبتة معلوماتية وقاعدة بيانات لأي قراريمكن إن يتم اتخاذه.

وفي الديمقراطية التمثيلية تعمل الأحزاب السياسية علي تجميع مطالب المواطنين وتحويلها إلي برنامج سياسي وتقوم بتوعية المرشحين للمؤسسة التشريعية واستعمال الدعم الانتخابي حيث يقوم المواطن بدور الناخب.

خاتمة

إن الخيار الديمقراطي العربي خيار واقعي من حيث الظروف والتطور التاريخي، كما أنه واقعي من حيث انسجامه مع قيم المجتمع وحضارة الأمة، وهو واقعي من حيث انسجامه مع المحتولات الإقليمية والدولية، كما أن إمكانات تحقيقه متعددة وكبيرة، ولتحقيق هذه الواقعية يا الخيار الديمقراطي فإن التوجه نحو تسريع عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي إنما تعمل على حفظ طاقات وجهود الحكومات والقوى السياسية، وتعفي الأمة من معارك اعلامية وسياسية داخلية وغيرها، وقد أصبحت الحرية مطلباً عاماً لكل الفئات الاجتماعية

العربية، ولذلك فإن الحكومات العربية مدعوة اليوم إلى:

- 1- توسيع هامش الحريات السياسية
- 2- تبني برامج التحول الديمقراطي بطريقتنا ووفق قيمنا
- 3- إعادة الوحدة الداخلية بين أبناء الشعب الواحد على قاعدة تجاوز التقسيمات الممزقة للوطن والأمة على حد سواء، وان جميع الفئات والقوى السياسة في النهاية جزء لا يتجزأ من هذا البناء الذي تتربع على قيادته.

إن دفع عجلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي سيجعل الاستقلال والتنمية والوحدة العربية أسسا لازمة للعملية التربوية العربية . لذا لا يد من الانطلاق نحو أدوات مجتمعية جديدة في بناء الحياة وإحداث التنمية المستدامة، ونشر السعادة والرفاه في ربوع الوطن العربي، ولذلك فلا بد من السعى لتحقيق الديمقراطية على قواعد وأسس تراثنا وحضارتنا الخاصة، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال والتكامل العربي والتنمية المستقلة، وتكريس الأمة كمكون أساسى للنظام العالمي، وتطوير قدراتها على مواجهة التحديات والأخطار الخارجية وعلى الأخص الهجمة الصهيونية الاستعمارية على الأرض والمقدرات العربية. كما أن الإعلام الجديد يحظى بأهمية بالغة الأثر على المستوى العالمي، نظرا لما يؤديه أولاً، من دور في تفعيل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وذلك من خلال الخصائص التي تميزه عن الإعلام التقليدي الرسمى من قدرة على التكيف مع تطور وسائل الاتصال، وتحرره شبه الكلى من

الرقابة السلطوية، وكذا الضغوط السياسية للأنظمة. ثانيا: التحول الذي حدث على المستوى الوظيفي للعلام الجديد حيث انتقل من أداة للتعارف والتواصل بين الأفراد إلى أداة فعالة في التغيير السياسي والتوعية الديمقراطية، الاسيما الدور الذي نجح في أدائه على مستوى التغيير الديمقراطي العربي.

الهوامش

1- جمال محمد غيطاس: الديموقراطية الرقمية!.
دار النهضة, الطبعة الأولي, القاهرة, 2006، ص34

2- المدونات من الاحتجاج الشخصي إلي توجيه الرأي العام، تعليقات مصرية, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد 68, 22 نوفمبر 2006، 61

3- K.L. Hacker and J. van Dijk, What is digital democracy, in: Digital Democracy. Issues of Theory and Practice, , eds, Sage Publications, London, 2000, pp. 1-10.

5-h. E. Agre, Real-Time Politics: The Internet and the political process, The Information Society 18 (2002), 311-331.

65مال محمد غیطاس، مرجع سابق، ص

7- عادل عبد الصادق، مرجع سابق

8-Raymund Werle, "The Impact of Information Networks on the Structure of Political Systems", http://www.coll.mpg.de/pdf-dat/werle.pdf

9- S. Coleman, J. Taylor and W. van de Donk, (eds), Parliament in the Age of the Internet, Oxford University Press, Oxford, 1999.

10- يوسف أزروال: لإعلام الجديد ودوره في الحراك الديمقراطي العربي- شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجا- المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، على

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option =com_content&view=article&id=167

11-C. Bryan, R. Tsagarousianou and D. Tambini, Electronic Democracy and the Civic Networking Movement in Context, in: Cyberdemocracy: Technology, Cities and Civic Networks, R. Tsagarousinou, D. Tambini and C. Bryan, eds, Routledge, London and New York, pp. 1-17